تطور المجتمع المدني

في دول مجلس التعاون الخليجي "التحديات والواقع"

الدكتور: أبوبكر علي الهاشمي
جامعة الزيتونة

ملخص الدراسة

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم التي تعرض لها الفكر المعاصر بالدراسة والنقد. وأيا كانت التعاريف التي قيلت بشأنه، فإنها جميعاً تتفق على أن مفهوم المجتمع المدني ينطوي على أربعة أركان، هي البعد الطوعي، الطابع الوسيط لمنظمات المجتمع المدني، الطابع الديمقراطي، والطابع التعاقدي الذي تتصف به هذه منظمات المجتمع المدني.

ولا يختلف مفهوم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي عن غيره من المفاهيم السائدة في المجتمعات الأخرى، ويمكننا القول بأن البدايات الحقيقية في الدول الخليجية «للمجتمع المدني» بالتعريف الحديث قد ظهرت في كل من البحرين والكويت منذ نهاية العشرينات من الألفية الثانية، ويذكر أن تنظيمات المجتمع المدني في هذين البلدين قد ظهرتا بعد قرن كامل من ظهورها في جمهورية مصر العربية وبلدان المشرق العربي، وقد ظهرت التنظيمات المدنية المستقلة عن السلطة والقبيلة تباعاً في الدول الخليجية الأخرى[1].

وبدأ قطاع المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، يشهد تطوراً ملحوظا فى سبعينيات القرن الماضي؛ حيث شهدت مؤسسات المجتمع المدنى الخليجية تحولاً كبيراً على المستويين الكمي والنوعي.

وعلى الرغم من زيادة عدد منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون إلا أن هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تقف أمام تفعيل نشاط المجتمع المدني في تلك الدول. كما أن المجتمع المدني في دول مجلس التعاون لا يزال محدوداً في نشاطاته وفي تأثيراته نظرا لحداثة نشأته، لكنه بدأ يتحرك وفق ماتسمح به النظم والتشريعات القائمة في هذه الدول.

المقدمة:

لقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بظاهرة المجتمع المدني سواء على المستوى المحلي أو العالمي، لا سيما مع التطورات التي شهدتها الساحتان الدولية والإقليمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانتشار ظاهرة العولمة والانفتاح السياسي والاقتصادي، فكل هذه التطورات أدت إلى انتشار ظاهرة المجتمع المدني، وزيادة عدد المنظمات العاملة في هذا المجال، وتنوع اختصاصاتها وأنشطتها لتشمل كثيرًا من أوجه النشاط الإنساني في شتى ميادين الحياة السياسية والاقتصادية وقضايا المرأة والبيئة وغيرها.

ولم تكن دول مجلس التعاون الخليجي بمنآى عن تلك التطورات، حيث اهتمت تلك الدول أيضاً بما يمكن تسميته بظاهرة المجتمع المدني، وذلك نظراً للدور الهائل التي تقوم به هذه المنظمات.

وفي هذه الدراسة سنحاول إلقاء الضوء على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي مع سرد للتحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي مع الإشارة إلى واقع، ومستقبل تلك المؤسسات.

مشكلة الدراسة:

إن المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة تدور حول مدى تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما وأن هناك نظرة شائعة بشأن ضعف وتراخى حركة التطور فى جسد المجتمع المدني بدول مجلس التعاون، مما خلق الكثير من المعوقات التى حالت دون تسريع عجلة الاصلاح السياسي فى هذه الدول. ويتفرع عن ذلك عدة تساؤلات فرعية، نذكر منها ما يلي:

1) ما هو مفهوم المجتمع المدني؟
2) ما هو واقع مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي؟
3) ما هي التحديات والمعوقات التي تقف أمام تطوير مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي؟

4) ما هي جوانب وآليات التطوير في مجال المجتمع المدني في دول الخليج العربي؟ وما هي حدود وفعالية التطوير ؟

5) ما هو مستقبل تطوير مؤسسات منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضية الدراسة:

نظر للدور الكبير الذي يوديه المجتمع المدنى في مختلف جوانب الحياة، فلذا سيكون هناك سعيا واسع الخطى نحو تطوير منظمات المجتع المدنى ورفع مستوى آلياتها ومنحها فرصة أكبر لممارسة دورها فى المجتمع.

أهدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1) التعرف على مفهوم المجتمع المدني.

2) إبراز أهم التطورات التي حدثت على مستوى دول الخليج العربي في تطوير مجال والمجتمع المدني؛ لتكون نواة يمكن البناء عليها لإحداث المزيد من التطورات التي تخدم ذلك الإطار.

3) التعرف على واقع مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي.

4) التعرف على مستقبل تطور مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي.

5) الوقوف على التحديات والمعوقات التي تقف أمام تطوير مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة في تناولها لقضية تطوير المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجى، لا سيما أن هذا التطوير أصبح أمراً ضرورياً، لا غنى عنه، وتنبع هذه الأهمية من الدور الكبير الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني الخليجية في مختلف جوانب الحياة.

التعريفات:

1) المجتمع المدني:

يعد **مفهوم المجتمع المدنى**، المفهوم الرئيسى الذى يدور حوله موضوع دراستنا، فقد برزت الدعوة إلى المجتمع المدني كمصطلح جديد في الوطن العربي لم يكن متداولاً من قبل في الخطاب العربى العام، كما لم يحظ باهتمام الباحثين. وقد تلقف المثقفون العرب المصطلح الوافد بالدراسة والتحليل وصدر العديد من الدراسات حوله، كما عقدت ندوات علمية وخصصت بعض الدوريات أعدادًا كاملة لتناوله من مختلف جوانبه[2].

وبشكل عام يمكن القول بأن المجتمع المدني هو "الإطار الذي تنتظم فيه علاقات الأفراد والجماعات على أسس ديمقراطية"، أي ذلك المجتمع الذي تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى، وتقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للكلمة[3].

2) المؤسسات المدنية السياسية:

هي الكيانات السياسية، الأحزاب والحركات والمنظمات والجمعيات السياسية التي تعمل للوصول إلى السلطة وتنمية التغير السياسي من خلال أفكارها وبرامجها السياسية المعلنة، ولها برامج وأهداف وقاعدة جماهيرية محددة مؤمنة بأهدافها وقادتها، وتسعى إلى المشاركة السياسية والتنمية السياسية للمجتمع.

3) المؤسسات المدنية المهنية:

هي الاتحادات والنقابات والجمعيات المهنية المعنية بشريحة المهنة، وهي التي تمثل مصالح الشرائح المنتمية لها والمدافعة عن حقوقها والمنتخبة من قواعدها المهنية وصولاً إلى إداراتها العليا وتعمل وفق أنظمة خاصة، وتعتمد المهنية التامة في تنفيذ برامجها وأهدافها وتسعى لتمثيل والدفاع عن الشرائح الممثلة لها.

4) المؤسسات المدنية التطوعية والأهلية:

هي المؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية الإنسانية والخيرية والجمعيات الأهلية والمنظمات التطوعية الأخرى) وهي المؤسسات الأهلية التي تضم أعضائها المتطوعين لرسالة

معينة يحكمها نظامها الداخلي وهيكلها التنظيمي، تسعى لتحقيق أهدافها المعلنة وفق برامج مشروعة محددة.

منهج الدراسة:

يعتمد الباحث على منهج تحليل النظم؛ حيث يقوم هذا المنهج على فكرة المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية، حيث يساعد هذا المنهج الباحث على فهم الأسباب والدوافع وراء تصاعد الأصوات المنادية بضرورة تطوير مجال المجتمع المدني في دول الخليج العربي في الوقت الراهن.

تقسيمات الدراسة:

وتأسيساً على ما سبق فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: مفهوم المجتمع المدني وأهدافه في دول مجلس التعاون الخليجي

الفصل الثاني: واقع المجتمع المدني بشكل عام فى دول الخليج

الفصل الثالث: التحديات والمستقبل

الفصل الأول

مفهوم المجتمع المدني

وأهدافه في دول مجلس التعاون الخليجي

يقسم هذا الفصل إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول مفهوم المجتمع المدني، في حين نتناول في المبحث الثاني أهداف المجتمع المدني، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول

مفهوم المجتمع

المدني في دول مجلس التعاون

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم التي تعرض لها الفكر المعاصر بالدراسة والنقد. وقدمت مجموعة من التعاريف ومحاولات التعريف، شملت مجموعة من

المفكرين والباحثين على اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية، ورغم الاختلافات بين هؤلاء المفكرين والدارسين، والتي قد تصل إلى حد التناقض، فإن التعاريف المقدمة ترى في المجتمع المدني مجموع المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة. وتحدد الوظيفة الأساسية إذا تمكن من الوصول إلى مرحلة التأسس والتنظيم القوي والفعال هي لعب دور الوساطة بين الفرد المواطن والدولة القوية المطلقة السيادة[4].

ويُعرف المجتمع المدني في أحد تعريفاته على أنه "تلك التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف، ولا تسعى إلى تحقيق أرباح مادية، كما أنها لا تمارس السلطة، ولكنها تساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات الرسمية للدولة". وهو بهذا المعنى يضم المنظمات غير الحكومية والنقابات بكل أنواعها والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية وكذلك المبادرات والحركات الاجتماعية والسياسية[5].

ويعرف البعض المجتمع المدني بأنه "نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى". وهى علاقات تقوم على تبادل المصالح، والتعاقد والتراضي والتفاهم حول الحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها[6]. ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج يستدعي أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى[7].

ويرى عياض بن عاشور بأن المجتمع المدني "هو مجموع التنظيمات الإدارية والاصطناعية (غير الطبيعية) التي تعبر عن المصالح والآراء وتدافع عنها (كالنقابات والأحزاب والجمعيات والمجموعات الترابية والشركات والمقاولات واتحادات أرباب العمل"[8].

ويعرف أيضاً بأنه "مجموعة مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباحًا اقتصادية، بل تساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية، ولها غايات نقابية

كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها"، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والجمعيات الثقافية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي[9].

ويعرفه (برتراند بادي) بأنه « كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع دون تدخل أو وساطة من الدولة»[10]، ويرى المفكر والمناضل الإيطالي أنطونيو جرامشي أن "المجتمع المدني ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي، تمارس من خلاله الطبقة البورجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلاله بشائر الهيمنة المضادة للطبقة العاملة"؛ حيث يتعين على الطبقات الكادحة أن تواجه الثقافة الرأسمالية بثقافة مضادة، مما يعزز استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الإنسان العادي من سطوة الدولة، وقدرته على ممارسة التضامن الجماعي في مواجهتها، بما يمكنه من الضغط عليها والتأثير على السياسيات العامة للدولة[11].

بينما يعرف البعض الآخر المجتمع المدني باعتباره يتكون من الأبنية السياسية والاقتصادية والثقافية التي تنتظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية مستمرة من خلال مجموعة المؤسسات الطوعية التي تنشأ وتعمل بالاستقلالية عن الدولة[12]. وثمة تعريف آخر يرى أن المجتمع المدني هو "تلك الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورتها المجتمعات الحديثة عبر تاريخها الطويل والتي توازي عمل الدولة[13].

ولا يختلف مفهوم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي عن غيرها من المفاهيم الأخرى السائدة في المجتمعات الأخرى، وبناء على ذلك فإن مفهوم المجتمع المدني ينطوي على أربعة أركان هي[14]:

- الركن الأول: البعد الطوعي؛ حيث تنشأ منظماته بالإرادة الطوعية لأعضائها بغية تحقيق مصالح معينة، وهي تختلف عن التكوينات الإرثية التي ينضم إليها الأفراد بسبب اعتبارات الميلاد، وتقتصر عضويتها عليهم، مثل الروابط القبلية والطائفية.

- الركن الثاني: الطابع الوسيط لمنظمات المجتمع المدني، فهي منظمات تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، ولا تطرح نفسها بديلاً عن الدولة.
- الركن الثالث: الطابع الديمقراطي، إذ يتسم المفهوم بالتعددية الفكرية والتنظيمية، ويهب تلك المنظمات مشروعية في مواجهة الصيغ الأحادية في الاقتصاد والسياسة، وهي لا تتصف فقط بالتعددية في تكوينها، بل تتصف بالديمقراطية في سلوكها.

الركن الرابع: الطابع التعاقدي الذي تتصف به هذه المنظمات، ويعني أن الأفراد تعاقدوا بالإرادة الحرة على إنشائها بهدف تحقيق مصالح مادية أو معنوية محددة سلفاً، وهو ما يلزم تلك المنظمات بالعمل في حدود الإطار القانوني السائد في المجتمع، وانتهاج وسائل مشروعة لتحقيق أهدافه.

المبحث الثاني

أهداف المجتمع

المدني في دول مجلس التعاون

لقد عرفنا من خلال المبحث السابق أن مؤسسات المجتمع المدني هي تلك الكيانات العاملة في المجتمع والتي تمثل المساحة البشرية بين مؤسسات الدولة، وأفراد الشعب تعمل بدون تدخل الدولة وهيمنتها وفق المبادئ والأهداف المعلنة ضمن برامج معدة من قبلها يحكمها النظام الداخلي والهيكل التنظيمي تنتمي لها مجموعة من المجتمع المدني وهي تعمل لتحقيق أهداف اتفقت عليها شرائح معينة في المجتمع، ونستطيع تحديد وتصنيف مؤسسات المجتمع المدني استناداً إلى شكلها التنظيمي وأهدافها ووسائل عملها إلى ما يلي[15]:

1) المؤسسات المدنية السياسية: وهي الكيانات السياسية، الأحزاب والحركات والمنظمات والجمعيات السياسية التي تعمل للوصول إلى السلطة وتنمية التغير السياسي من خلال أفكارها وبرامجها السياسية المعلنة، ولها برامج وأهداف وقاعدة جماهيرية محددة مؤمنة بأهدافها وقادتها، وتسعى إلى المشاركة السياسية والتنمية السياسية للمجتمع،

2) المؤسسات المدنية المهنية: وهي الاتحادات والنقابات والجمعيات المهنية المعنية بشريحة المهنة، وهي التي تمثل مصالح الشرائح المنتمية لها والمدافعة عن حقوقها والمنتخبة من قواعدها المهنية وصولاً إلى إداراتها العليا وتعمل وفق أنظمة خاصة، وتعتمد المهنية التامة في تنفيذ برامجها وأهدافها وتسعى لتمثيل والدفاع عن الشرائح الممثلة لها.

3) المؤسسات المدنية التطوعية والأهلية: وهي المؤسسات الاهلية والمنظمات غيرالحكومية الأنسانية والخيرية والجمعيات الاهلية والمنظمات التطوعية الأخرى) وهي المؤسسات الاهلية التي تضم اعضائها المتطوعين لرسالة معينة يحكمها نظامها الداخلي وهيكلها التنظيمي، تسعى لتحقيق اهدافها المعلنة وفق برامج مشروعة محددة.

وبعبارة أكثر إيضاحاً يمكننا القول بأنه يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية غلى عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي[16]:

- النقابات المهنية.
- النقابات العمالية.
- الحركات الاجتماعية.
- الجمعيات التعاونية.
- الجمعيات الأهلية.
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات.
- النوادي الرياضية والاجتماعية.
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.

- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.
- المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.
- هناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديث.

ومن هنا يمكننا القول بأن أهداف منظمات المجتمع المدني متعددة ومتنوعة بحسب نوع المنظمة والمجال الذي تعمل فيه، ومن التعاريف الواردة بشأن المجتمع المدني نستطيع استخلاص أهداف عامة، ومن هذه الأهداف ما يلي[17]:

1) تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم.
2) مواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم.
3) نشر ثقافة المبادرات الذاتية، وبناء المؤسسات.
4) الإعلاء من شأن المواطن والتأكيد على إرادة المواطنين.
5) المساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تظل حكرًا على النخب الحاكمة.
6) صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية.
7) الدفاع عن مصالح النقابات والارتقاء بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها.

هناك أغراض ثقافية كما اتحاد الكتاب والجمعيات الثقافية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي.

الفصل الثاني

واقع المجتمع المدني فى دول الخليج

نتناول في هذا المطلب واقع المجتمع المدني بشكل عام في دول الخليج من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث نتناول في المبحث الأول المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية ودولة قطر، وفي المبحث الثاني المجتمع المدني في مملكة البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة، وأما المبحث الثالث فتناول فيه المجتمع المدني في دولة الكويت وسلطنة عمان.

المبحث الأول

المجتمع المدني في

المملكة العربية السعودية مملكة البحرين

نتناول في هذا المبحث واقع المجتمع المدني في كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر، وذلك على النحو التالي:

- **أولاً: المملكة العربية السعودية:**

إن نشأة المنظمات غير الحكومية في المملكة العربية السعودية ارتبطت في الأساس بالعمل الخيري، والذي يجد أساسه في مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وقد لعبت الأوقاف الإسلامية دورًا مهمًا في قيام وتمويل المنظمات غير الحكومية في المملكة، ومازالت أوقاف الحرمين الشريفين وأوقاف الرابطات والمساجد والمدارس، تلعب دوراً رئيسياً في تمويل الكثير من المنظمات الخيرية والتطوعية في المملكة[18].

وفي الحقيقة فقد بدأت السعودية مؤخراً بالاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني، وبالأخص في الألفية الثالثة[19]، وتم إنشاء العديد من مؤسسات المجتمع المدني منها على سبيل المثال لا الحصر هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئة الصحافيين السعوديين، ومركز الحوار الوطني، بالإضافة إلى تأسيس العديد من الجمعيات الخيرية مثل

البرنامج الوطني للأمان الأسري والندوة العالمية للشباب الإسلامي والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام ومركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة وجمعية الأطفال المعوقين وجمعية النهضة النسائية الخيرية، وفضلاً عن ذلك فقد أولت المملكة المؤسسات التعليمية أهمية خاصة على اعتبار أن التعليم يشكل الركيزة الأساسية لتطور أي مجتمع فقد تم إنشاء جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية التي تعد مؤسسة تعليمية عالمية، علاوة على تأسيس العديد من الجامعات والكليات ومراكز التدريب والتأهيل في مختلف مدن ومناطق المملكة[20].

وفي هذا الصدد يمكننا القول بأنه على الرغم من شبه غياب منظمات المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية؛ حيث يقتصر ألأمر على الجمعيات الخيرية والإغاثية[21]، إلا أنها قد أصدرت العديد من الأنظمة التي تنظم العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وذلك على النحو التالي[22]:

- صدر نظام الجمعيات التعاونية بالمرسوم الملكي رقم 26 في 1962 وهو نظام موحد منطوي على البساطة والوضوح مكتفياً بالمبادئ الأساسية العامة وقد منح هذا النظام الجمعيات التعاونية الشخصية الاعتبارية من أجل إتاحة فرص العمل لها موحداً جهة الإشراف عليها بالإدارة العامة للمؤسسات والجمعيات الأهلية (إدارة الجمعيات التعاونية).
- لائحة إعانة الجمعيات التعاونية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 419 وتاريخ 1969م.
- نظام الجمعيات الخيرية صادر عام 1974م.
- اللائحة الأساسية للجمعيات التعاونية وهي لائحة استرشادية صدرت بتاريخ 1989 وهي تتضمن تنظيم الشؤون الإدارية والمالية للجمعية التعاونية واختصاصات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان الأخرى.
- صدرت لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية بقرار مجلس الوزراء رقم (107) 1990م.

- صـدرت القواعـد التنفيذيـة للائحـة الجمعيـات والمؤسسـات الخيريـة في 1992م.

■ **ثانياً: مملكة البحرين:**

تعـد البحـرين مـن أولى دول المنطقـة الـتي عرفـت نشـاط المجتمـع المـدني منـذ وقـت مبكـر، فبعض مؤسسات المجتمع المدني في البحرين يعود تأسيسها لأكثر من 50 عاماً[23]، كمـا تعـد البحـرين مـن أهـم الـدول الرائـدة في مجـال المجتمـع المـدني علـى المسـتويين العربـي والخليجي، والذي ظهرت نواته في بدايات القرن العشرين، فبعد تأسيس النادي الأدبي بمدينة المحـرق عـام 1919م تم تأسـيس أول تجمـع تطـوعي نظـامي سـنة 1941 تحـت مسـمى "نـادي الإصلاح الاجتماعي" - جمعية الإصلاح حالياً- وهي أول مؤسسة تطوعية في منطقة الخليج العربـي، وتتميـز بأنهـا ذات صـفة دينيـة اجتماعيـة وخيريـة، وتـلا ذلـك تأسـيس مجموعـة مـن الشابات البحرينيات نادياً خاصًا بالمرأة البحرينية، وهي الجمعية التي تأسست فيما بعد تحت مسمى "جمعية رعاية الطفل والأمومة" وذلك عام 1953م[24].

ويكفي أن نشير هنا إلى البحرين اليوم تفخر بأن لديها ما يناهز 500 من مؤسسات المجتمع المدني، وهو أحد الأرقام القياسية في عدد المنظمات الأهلية في العالم إذا قورن عدد المنظمات بعدد المواطنين[25].

المبحث الثاني

المجتمع المدني في

دولة قطر ودولة الامارات العربية المتحدة

نتناول في هذا المبحث واقع المجتمع المدني في كل من دولة قطر والإمارات العربية المتحدة، وذلك على النحو التالي:

■ **أولاً: دولة قطر:**

تعـود بـدايات ظهـور المجتمـع المـدني في دولـة قطـر إلى خمسـينيات وسـتينيات القـرن المنصرم، وفي عقدي السبعينيات والثمانينيات تسارعت خطوات نمو هذا المجتمع وبدأت تظهر

جمعيات جديدة، وكان ذلك انعكاساً لما تشهده البلاد من تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة لتلبية الاحتياجات المتنامية والمتغيرة للمجتمع القطري آنذاك، وتحملت الدولة من خلال أجهزتها ومؤسساتها ومواردها المسؤولية الأكبر والعبء الأعظم في تحقيق هذه التنمية في الميادين المختلفة[26].

وتنتشر في دولة قطر العديد من مؤسسات المجتمعات المدني مثل: جمعية الهلال القطري، دار الإنماء الاجتماعي، جمعية قطر الخيرية، مؤسسة الشيخ عيد بن محمد الخيرية، ومؤسسات النفع العام مثل الجمعية القطرية لمكافحة السرطان، المركز الثقافي للطفولة، الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، الجمعية القطرية لرعاية مرضى السكري، معهد النور للمكفوفين، المؤسسة القطرية لرعاية الأيتام، المؤسسة القطرية لرعاية المسنين... الخ.

- **ثانياً: دولة الإمارات العربية المتحدة:**

يعد تاريخ المجتمع المدني في الإمارات حديث إلى درجة كبيرة إذ بدأ يتشكل مع مطلع السبعينيات، فقد برزت في تلك الفترة فئات وشرائح اجتماعية جديدة كالطبقة المتوسطة والمتعلمة والشرائح الإدارية والاجتماعية، كما برزت المؤسسات الاجتماعية الحديثة والتي حلت محل المؤسسات التقليدية، كذلك برزت خلال هذه الفترة قناعات ومفاهيم وبديهيات وسلوكيات معاصرة كتعليم المرأة وحرية الفرد واستقلالية القضاء، وكان من الطبيعي ضمن هذا السياق التطوري والتحديثي من بروز مؤسسات مجتمعية حديثة ومستقلة نسبياًعن الدولة كالمؤسسات الثقافية والنسائية والخيرية والتطوعية التي تتجه لتلبية احتياجات الفئات الاجتماعية الحديثة التي أفرزتها المرحلة النفطية[27].

ويمكن القول بأن تشكيل المجتمع المدني في الإمارات يتأثر بعدة عوامل بعضها يؤثر إيجابياً والبعض الآخر بشكل سلبي، وهي بصورة عامة رسمت ملامح المجتمع المدني في الإمارات، ومن أبرز هذه العوامل النفط، ونشوء الدولة الريعية، والثقافة المحلية، والتركيبة السكانية، والعزوف عن الديمقراطية، وتبرز د. ريم الصبان أهم التوجهات الرئيسية في التحولات المستقبلية للمجتمع المدني في الإمارات وهي[28]:

- أولاً: التوجه النسائي: فعلى صعيد الأنشطة العامة تعد الجمعيات النسائية الأكثر فاعلية والأكثر حضوراً وعقداً للمؤتمرات، ومحاولة الاتصال والتواصل مع التجارب النسائية العالمية، كما تشكل هموم العصر الفكرية، ومسألة الحقوق، والهوية، وغيرها من القضايا المرتبطة بالمرأة بالتحديد، محوراً لاهتمام وتلاقي أعضاء هذه الجمعيات.

ثانياً: التوجه العالمي: إن هيئات ومؤسسات المجتمع المدني في الإمارات تتواصل تدريجياً مع المؤسسات العالمية، وهي تحاول أن تتفتح على المزيد من الآفاق لتطور ونمو مؤسسات المجتمع المدني في كل مكان، وهذا الانفتاح يساهم في إيجاد فرصة أكبر لتطوير الإيجابيات وتبني قضايا ذات شأن إنساني وعالمي كقضايا حقوق الإنسان، والحريات العامة، والقضايا البيئية.

المبحث الثالث

المجتمع المدني

في دولة الكويت وسلطنة عمان

نتناول في هذا المبحث واقع المجتمع المدني في كل من دولة الكويت، وسلطنة عمان، وذلك على النحو التالي:

▪ أولاً: دولة الكويت:

يعتبر العمل التطوعي في الكويت من العلامات البارزة والمضيئة في المجتمع الكويتي فكانت له بصمات واضحة في التاريخ الكويتي فمثلاً حب أهل الكويت للخير وعمله جعلهم متطوعين لبناء أسوار الكويت دون أي اعتبارات نفعية وامتدت مثل هذه الأعمال إلى وقتنا الحالي الذي تطورت فيه الأحداث والأفعال فظهرت لنا الجمعيات والتجمعات التطوعية ترفع شعار العمل من أجل الكويت، وقد أصبح العمل التطوعي ومنظماته علماً يدرس في الجامعات والمعاهد والدورات التدريبية للمنظمات التطوعية، وازداد الاهتمام به في الآونة الأخيرة في المجتمعات المدنية رغم ما يحيط به من ضبابية في استيعاب المفهوم وتنفيذ الأهداف[29].

وقد قامت مؤسسات المجتمع المدني في الكويت في تكملة الدور الحكومي ليس على نطاق أو الدور الداخلي فحسب أنما امتد إلى الدور الخارجي أيضاً . فتعددت أدوار المجتمع المدني الخارجية، فقد بلغت على سبيل المثال عدد المشاركات الخارجية للجمعيات داخل الكويت خلال فترة 4 سنوات (من عام 1999- 2003) إلى ما يقارب من 485 مشاركة خارجية، وكان هناك دوراً خيرياً إغاثياً، للمساعدة الخاصة لمنكوبي الزلازل، والمساعدات التي تقوم للبلاد الفقيرة، والرعاية الصحية الخارجية وغيرها، وكذلك الدور الثقافي الاجتماعي والعلمي، والذي ميز هذه المؤسسات بمشاركات علمية فاعلة ومن خلال إسهامات علمية مميزة، بالإضافة إلى الدور الاقتصادي بهذه المؤسسات ونقل الخبرات الاقتصادية، وكذلك إلى إسهامها في دعم قضايا الكويت العادلة في المحافل المختلفة[30].

وفيما يتعلق بالإطار القانوني الذي ينظم عمل المنظمات المدنية في الكويت، فإن القانون رقم 24 لسنة 1962 ينظم الإطار السياسي والقانوني الذي تعمل في إطاره المنظمات المدنية في الكويت، ووفقاً لهذا القانون تراقب وزارة الشؤون الاجتماعية عمل الجمعيات الأهلية التي تتلقى مساعدات حكومية، ومنعت التعديلات التي أدخلت سنة 1965 على هذا القانون الجمعيات الأهلية من ممارسة النشاط السياسي، ولا تخضع غرفة التجارة والصناعة الكويتية لأحكام القانون رقم 24 لسنة 1962[31].

- **ثانياً: سلطنة عمان:**

تشكلت في سلطنة عمان منذ السبعينيات بعض المؤسسات الأهلية بمراسيم سلطانية مثل الاتحاد النسائي العماني وشجعت الدولة المراكز الثقافية في المدن الأساسية ومنها العاصمة مسقط وصلالة وصور ونزوى[32] ، وإثر إصدار المرسوم السلطاني بشأن تنظيم الجمعيات الأهلية في عام 2000 م. فقد تشكلت جمعيات مهنية تخصصية مثل جمعية الأطباء وجمعية المهندسين وجمعية الاقتصاديين وهذه الأخيرة تعقد منتدى سنوي تدعى له شخصيات عربية وخليجية[33].

وتعد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني هي الجهة المسئولة عن العمل الأهلي التطوعي، فضلاً عن المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل والتقسيمات التنظيمية

التابعة للوزارة كالمديريات العامة، ودوائر شؤون المرأة والطفل التابعة لهذه المديرية كجزء من البنـاء التنظيمي لهذه المديريات هذا وتضطلع الوزارة فيما يختص بالعمـل الأهلي بما يلي[34]:

- تسجيل الجمعيات والإعلان عن قيامها والعمل على التعاون معها لتحقيق أهدافها.
- لا يجـوز فـتح جمعيـة أو فـروع لهـا أو نقـل مقـر أي منهـا إلا بموافقـة وزيـر الشـؤون الاجتماعية.
- يوجد بالوزارة سجل خاص لكل جمعية مبين فيه اسمها ومقرها وأغراضها وسنتها المالية وعدد أعضاء مجلس إدارتها وأسمائهم.
- على كل جمعية أن تخطر الوزارة بأي تعديل يطرأ على نظامها الأساسي، كما يجب على الجمعية أن تبلغ الوزارة بأسماء مجلس الإدارة في كل مرة يطرأ أي تعديل عليها.
- لوزير الشؤون الاجتماعية حق رفض تسجيل الجمعية خلال شهر من تقديم المستندات مع بيان أسباب الرفض، كما أن من حق الوزير أن يدخل على اللائحة الداخلية للجمعية من التعديلات ما يراه ضروريًا للمصلحة العامة.
- على إدارة الجمعيـة أن تقـدم صـورة مـن التقريـر السـنوي عـن أعمالهـا ومصـروفاتها ومشروع موازنة العام الجديد للوزارة في موعد لا يتجاوز شهرًا من انتهاء السنة المالية للجمعية، وأن يكون موقعًا من أمين الصندوق ورئيس الجمعية.
- يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية أن تساهم في تمويل الجمعية بالشروط التي تضعها.
- لـوزير الشـؤون الاجتماعيـة الحـق في زيـادة أو وقـف الإعانـة طبقًـا لظـروف الجمعيـة أو اعتمـادات موازنـة الـوزارة، ولـه أيضًـا حـق حـل الجمعيـة في الحـالات المنصـوص عليهـا بالقانون.
- لا يجوز للجمعية أن تنتسب أو تشترك في أي جمعية أو هيئة مقرها خارج السلطنة إلا بعد موافقة الوزير.

- تنظر وزارة الشؤون الاجتماعية في الخلافات التي تنشأ بين الأعضاء والمسئولين في الجمعيات.

الفصل الثالث

التحديات والمستقبل

نتناول في هذا الفصل التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني، ومستقبل المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين؛ نتناول في الأول التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني، وفي الثاني نتناول مستقبل المجتمع المدني، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول

التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني

مما لا شك فيه أن المجتمع المدني في العصر الحاضر يعد من المكونات الأساسية لكل مجتمع ديمقراطي حداثي، ويضطلع بدور حيوي في تعبئة الطاقات لخدمة الصالح العام، والمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية والتقدم، حيث يشتمل في تنظيماته وفي أدائه لمهامه على مزايا كثيرة وفوائد متعددة، نشير إلى أهمها فيما يلي[35]:

1) ترسيخ الثقافة الديمقراطية، والتربية على المواطنة، وما يعني ذلك من حرية، ومسؤولية، وتنظيم، ومشاركة، وتعدد، واختلاف، وحوار، وخضوع للأغلبية، وتسامح، واحترام الرأي الآخر، وتعامل في إطار مؤسساتي وقانوني.

2) توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة، وتقوية الشعور بالانتماء الوطني، وروح التطوع، والعمل الجماعي المنظم، والحد من النزعة الفردية والأنانية، وتحقيق الاندماج والتعاون بين أفراد تجمعهم الرغبة المشتركة في خدمة المجتمع.

3) امتصاص حالات الاحتقان السياسي والاجتماعي، والتنفيس عنها بتفجير الطاقات بصورة إيجابية، واعتماد النهج السلمي في اتخاذ المواقف المختلفة، والتعبير العلني عن القناعات المتباينة.

4) تلبية الاحتياجات المتعددة والمتنوعة للأفراد من خلال انخراطهم في الأنشطة الجمعوية التي تتلاءم مع تخصصاتهم وميولاتهم وتطلعاتهم، وبضمان حرية تكوين الجمعيات، والانخراط فيها بدون تمييز، لا يبقى المجال لأي تيار أو فئة لاحتكار العمل في المجالات الاجتماعية والثقافية والحقوقية وغيرها.

5) تكوين النخب وإفراز القيادات الجديدة، حيث تتيح منظمات المجتمع المدني لأعضائها التدريب على الخدمة العامة، والتمرس على العمل الجماعي المنظم، ومن خلال أدائها لوظيفتها، تبرز المواهب والكفاءات في التدبير، ويتم اكتساب المهارات الجديدة، وتعميق الخبرة والتجربة، كما أن تبوء مواقع المسؤولية، والقيام بتوزيع الأدوار، وتنظيم العمل، وتدبير الاختلاف، والتوفيق بين الآراء، يساعد على امتلاك فن القيادة، وبذلك يصبح المجتمع المدني منجما للنخب المؤهلة، والقيادات المدربة.

وعلى الرغم من زيادة عدد منظمات المجتمع المدني إلا أن هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تقف أمام تفعيل نشاط المجتمع المدني في الوطن العربي ومنها بطبيعة الحال دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي[36]:

1) تبرز القيود في القوانين والتشريعات كأهم معوقات نشاط المجتمع المدني التي تحد من حركة المؤسسات وإمكانية حصولها على التمويل المناسب وكذا تحد من إمكانية إسهامها المباشر في الإصلاح السياسي.

2) يمثل غياب التمويل المالي وتعقيداته واحداً من أهم معوقات نشاط المجتمع المدني ويتوقف نشاط الكثير من المؤسسات على وجود مصادر تمويل ثابتة تضمن بقاءه واستمراره.

3) غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها كثيراً ما يضر بسمعتها ويفقدها المصداقية لدى الناس وبالتالي القدرة على إحداث أي إصلاح أو تغيير في المجتمع.

4) غياب آليات البناء المؤسسي والاعتماد على العمل العشوائي والفردي في كثير من الأحيان مع نقص الخبرة في إدارة المؤسسات.

5) عدم وضوح أهداف بعض مؤسسات المجتمع المدني ومجال عملها يجعلها في حالة تخبط إلى أن ينتهي الأمر بها إلى الفشل.

6) تخوف بعض الحكومات العربية من نشاط مؤسسات المجتمع المدني وتحسسها من تدخلها في الشأن السياسي يجعلها تضع العراقيل أمامها وتعطل نشاطها.

وبعبارة أخرى يمكننا القول أن معظم الدراسات تشير إلى أهم العوامل التي تعتبر من المعوقات أمام تطوير مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج، ومن هذه العوامل ما يلي[37]:

1) عدم توافر الوعي لدي النخب الخليجية القائدة لمؤسسات المجتمع المدني بأولويات التحديات والقضايا التي تواجه المجتمعات .

2) صعوبات الإدارة الرشيدة من ضعف تداول السلطة داخل المنظمات الأهلية ، وهيمنة الشخص أو أشخاص محدودين ، وضعف دور المجتمعات العمومية ومشاركتها المحدودة لصنع السياسات والبرامج .

3) محدودية التطوع ، خاصة لدي الشباب وقلة الكفاءات والمهارات ، مما يعني وجود ضعف في قيم العمل الجماعي .

4) ضعف عمليات الإدارة المالية والمحاسبة والمساءلة .

المبحث الثاني

مستقبل المجتمع المدني

لا يختلف أحد الآن لا سيما بعد ثورات الربيع العربي أن المناداة بالتغيير وإدخال إصلاحات خاصة فيما يتعلق بقضايا المجتمع المدني أصبحت القاسم المشترك في جميع الدول العربية حاليًا، لا سيما دول الخليج العربي، حيث بدأت تتخذ خطوات جادة نحو الإصلاح تصب في اتجاه الاهتمام بحرية الرأي والتعبير وإنشاء منظمات المجتمع المدني[38].

فيرى البعض أنه لا يمكن أن نؤسس ديمقراطية فاعلة بدون مجتمع مدني فاعل يدفع بهذه الآلية إلى أفضل خطواتها من خلال الاستمساك بالتوجهات والرؤى الديمقراطية وحقوق الإنسان والدفع إلى تطبيقها ولو تدريجيا في المجتمع العربي الخليجي[39].

وفي النهاية يجب أن نشير إلى أن المجتمع المدني في دول مجلس التعاون لايزال محدودا في نشاطاته وفي تأثيراته نظرا لحداثة نشأته، لكنه بدأ يتحرك وفق ما تسمح به النظم والتشريعات القائمة في هذه الدول، وهذا بلا شك سوف يخلق وعيا قانونياً وسياسياً على المدى القريب خاصة إن مجلس التعاون مقبلة على حراك إيجابي في الجوانب السياسية والقانونية كما يقول الباحث أنور الرشيد " ومن الواضح إن المجتمعات الخليجية راغبة في الانتقال من مرحلة إلى أخرى بسلاسة من خلال المطالبة السلمية بتمدين مجتمعاتها. وانطلاقا من هذه الرؤية لاشك في أن آفاق المجتمع المدني لدول الخليج العربية إذا سارت على هذه الوتيرة وأن كانت بطيئة بعض الشئ إلا أنها سوف تصل إلى مرحلة المجتمع المدني بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، قد تطول هذه المرحلة وقد تقتصر ويعتمد ذلك على مدى مايقدمه مثقفو المجتمع الخليجي من طموحات ترسخ مبدأ فصل السلطات و((قوننة)) إدارة المجتمع وفق رؤية مستقبلية يكون فيها حكم الفصل للدساتير والقوانين المنظمة، وبوجود هذا الزخم والضغط الكبير سواء من الخارج أو من الداخل نحو تمدين المجتمعات الخليجية)). لا نعتقد أن مسألة حقوق الإنسان وقضايا الحريات العامة بضوابطها القانونية يمكن أن تكون فاعلة في المنطقة في غياب مجتمع مدني أو أهلي، ليشكل دعامة أساسية للحراك المجتمعي الواعي بقضاياه الوطنية بروح واعية وإيجابية بعيداً عن السجال الإيديولوجي

ومنطقاته، وبما يؤسس مضامين جديرة بالبقاء والتجذر في المجتمع الخليجي ويحقق تطلعاته في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان[40].

الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي "التحديات والواقع"، إذ أن الحديث المستمر والمتصاعد عن تطوير المجتمع المدني يعد أمراً طبيعياً لا سيما في ظل تنامي درجة الإيمان بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أعلى مراحل التعددية، والمشاركة السياسية، والمحافظة على حقوق أعضاء الوطن الواحد، كما في تفعيل تكوينات الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي شهدت قطاعات المجتمع المدني تطوراً ملحوظاً منذ سبعينيات القرن الماضي؛ حيث شهدت مؤسسات المجتمع المدنى الخليجية تحولاً كبيراً على المستويين الكمي والنوعي.

وقد زادت عدد المنظمات المدنية زيادة ملحوظة، ولكن على الرغم من هذه الزيادة إلا أن هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تقف أمام تفعيل نشاط المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن نظراً لإدراك الشعب والقيادة معاً أهمية تلك المنظمات في مختلف جوانب الحياة، فقد بدأت تلك الدول في التحرك وتطوير تلك المنظمات، وذلك وفق ماتسمح به النظم والتشريعات القائمة في هذه الدول.

وقد اختتمت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

- **أولاً: النتائج:**

1) إن مفهوم المجتمع المدني أصبح من المفاهيم المحورية في الخطاب العالمي المعاصر.

2) تعد مؤسسات العمل الخيري أولى أشكال العمل التطوعي والأهلي التي عرفتها دول مجلس التعاون الخليجي.

3) رغم التطور الذي شهده المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي إلا أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تحد من تطوره وتعوق عمله.

4) لم يستقر المجتمع المدني ومؤسساته في دول مجلس التعاون الخليجي في تشكيلات واضحة، وأنه لا يزال في طور التبلور وتنازعه قوى تشده إلى الخلف.

5) إن جماعات المجتمع المدني في معظم دول المجلس لا تتمتع بالاستقلالية الكافية، وتخضع بشكل أو بآخر للإشراف من جانب أجهزة الدولة.

- **ثانياً: التوصيات:**

1) ضرورة ربط المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي بالتحول الديمقراطي.

2) ضرورة تطوير منظمات المجتمع المدني الخليجية من منظمات وظيفية لأعضائها وتقدم خدمات محدودة للمجتمع إلي منظمات نشطة تسهم في التنمية والتحديث والتحول الديموقراطي والإصلاحات العميقة الشاملة ، بالإضافة إلي وظائفها التخصصية التابعة من الطبيعة الخاصة لكل منها ، وخدمة أعضائها والمجتمع الذي تستهدفه .

3) يجب الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني ، بحيث تكون برامجها مستدامة وبعيدة المدي .

4) ضرورة توسيع دائرة المساهمين في العمل التطوعي واستنباط وسائل جديدة لتشجيع المتبرعين والمتطوعين بالمال أو العمل التطوعي.

5) ضرورة وضع حد للفجوة القائمة بين العديد من منظمات المجتمع المدني والمجتمع الذي من المفترض أنها تمثله ، وهذا لن يتم إلا إذا اكتسبت هذه المنظمات مصداقية في عملها وتواصل جيد مع مجتمعها .

6) ضرورة تطوير الجمعيات التطوعية لأهدافها وسياساتها وكذلك برامجها وتنويعها بما يتناسب والمتطلبات المتجددة للمجتمع وتوسيع مجالات الخدمات الاجتماعية والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين.

المراجع

(1) - عبدالرزاق المضرب، المجتمع المدني الخليجي بين التعثر والانطلاق، البلاغ، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2012)، http://www.balagh.com/islam/hm0ns5nf.htm

(2) - Thomas Carrothers , " Civil Society ", Foreign Policy , Winter 2000 , p 24.

(3) - فهيمة شرف الدين، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 278، 2002، ص 37.

(4) - إسماعيل يعقوب، المجتمع المدني في الفكر المعاصر- الجزء الأول، الحوار المتمدن، ع: 2177، 31 يناير 2008، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123431

(5) - لواء د. عادل مسعود، "المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، عدد42، لندن، صيف 2005، ص 22.

(6) - للمزيد من التفاصيل انظر: عمر أبو رقيبة، "مؤسسات المجتمع المدني وإشكاليات الديمقراطية في الوطن العربي "حالة مصر"، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2005، ص 8- 12.

(7) - د. حامد خليل ، الوطن العربي والمجتمع المدني، مجلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق، ع: 1، السنة الأولى، خريف 2000، ص 12.

(8) - عياض بن عاشور المجتمع المدني، دولة القانون والديمقراطية في المغرب العربي وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، دار توبقال للنشر، 1998، ط1، ص59.

(9) - د. سعد الدين إبراهيم، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي فى دول المغرب"، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1992، ص 16.

(10) - B.Bertrand, Sociologie politique, Paris, Presses universitaires de France, 1997, p:105.

(11) - د. مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني ومصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، جماعة تنمية الديمقراطية 2- 3 نوفمبر، القاهرة 1997، ص 3.

(12) - حسن محمد سلامة السيد، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، مصر مع إشارة خاصة إلى الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 14.

(13) - المفوضية العراقية: الأسباب الموجبة لتاسيس برلمان ومفوضية للمجتمع المدني، (مأخوذة بتاريخ 9 ديسمبر 2012)، http://www.iraqicommission.org/doc-2.htm

Bobbio and Norberto, " Gramsci and the concept of civil society. (m) Johankeme. Ed. Civil society and the state. London, 1988.p 87.

(14) - محمد جمال باروت، المجتمع المدني مفهوما وإشكالية، دار الصداقة، حلب، 1995، ص 12.

(15) - عبد الغفار شكر، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني على الرابط: (مأخوذة بتاريخ 9- 12- 2012)، http://www.mowaten.org/pivot/civil-society/01-05/civil-society-06012005-01.htm

(16) - د. سعد الدين إبراهيم، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في دول المغرب"، مرجع سابق، ص16.

(17) - أحمد فودة، " المجتمع المدني في السعودية"، شئون خليجية، العدد 42، صيف 2005، ص62.

(18) - عبد النبي العكري وعبد الله جناحي ومحمود حافظ، حالة الأدبيات الموضوعية حول المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، المركز الوطني للدراسات، المنامة، ص15.

(19) - انظر: كلمة ألقاها الأمير تركي بن محمد أمام منتدى الدوحة، جريدة الرياض، (مأخوذة بتاريخ 10 ديسمبر 2012)، http://www.alriyadh.com/2011/01/14/article594418.html

(20) - عبد النبي العكري وعبد الله جناحي ومحمود حافظ، حالة الأدبيات الموضوعية حول المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص13.

(21) - د. محمد عودة العنزي، السعودية ومؤسسات المجتمع المدني، منبر الحوار والإبداع، السبت 1 ديسمبر 2007، (مأخوذة بتاريخ 10 ديسمبر 2012)،
http://menber-11.info/forum.php?action=view&id=3054&cat_id=14

(22) - حيدر محمد، مستقبل المجتمع المدني في البحرين، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2819، الأربعاء 26 مايو 2010م الموافق 12 جمادى الآخرة 1431هـ، (مأخوذة بتاريخ 10 ديسمبر 2012)،
http://www.alwasatnews.com/2819/news/read/431351/1.html

(23) - د. مريم عيسى الشبراوي، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية لعام 2003، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ص67.

(24) - حيدر محمد، مستقبل المجتمع المدني في البحرين، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2819، الأربعاء 26 مايو 2010م الموافق 12 جمادى الآخرة 1431هـ،
http://www.alwasatnews.com/2819/news/read/431351/1.html

(25) - علي الصاوي (تحرير) ، من يشتكي من الأخر ؟ العلاقة بين الحكومة والبرلمان في البلدان العربية، مطبوعات البرنامج البرلماني، جامعة القاهرة 2004، ص 30.

(26) - د. ريما الصبان، المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة، الملتقى الاجتماعي والثقافي الخامس، الكويت، 1998 م؛ أحمد الشهاب، المجتمع المدني في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في المجتمعات الخليجية العربية، مجلة الكلمة، الكويت، السنة الخامسة، ع: 21، خريف 1998/ 1419هـ، (مأخوذة بتاريخ 10 ديسمبر 2012)،
http://www.kalema.net/v1/?rpt=384&art

(27) - أحمد الشهاب، المجتمع المدني في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في المجتمعات الخليجية العربية، مصدر سابق.

(28) - منتدى مجلس الأمة الكويتي: العمل التطوعي... سواعد تبني بلا ثمن، 28 مارس 2010، (مأخوذ بتاريخ 10 ديسمبر 2012)،
http://majlesalommah.org/vb/showthread.php?290-%C7%E1%DA%E3%E1-%C7%E1%CA%D8%E6%DA%ED

(29) - د. يعقوب يوسف الكندري، دور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في الوحدة الوطنية، ورقة مقدمة إلى: مؤتمر الوحدة الوطنية رابطة الاجتماعيين 24-2008/3/25، ص17.

(30) - برنامج إدارة الحكم في الدول العربية(POGAr) ، المجتمع المدني: الكويت، (مأخوذة بتاريخ 10 ديسمبر 2012) ،
http://www.pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?t=2&cid=8

(31) - عبد النبي العكري وعبد الله جناحي ومحمود حافظ، حالة الأدبيات الموضوعية حول المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص16.

(32) - محمود حافظ، العمل الاجتماعي التطوعي الخليجي، الملتقى السادس 7 أغسطس 2001. مشار إليه في: عبد النبي العكري وعبد الله جناحي ومحمود حافظ، حالة الأدبيات الموضوعية حول المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص16.

(33) - انظر: جمعيات النفع العام أحد أجزاء الموسوعة الأمنية العربية الشاملة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ص40- 55.

(34) - http://elalami.net/index.php?option=com_content&view=article&id=53&Itemid=2

(35) - خالد عمر، المجتمع المدني وقضايا الإصلاح في الوطن العربية "جدلية السبب والنتيجة"، مؤسسة المنصور الثقافية، (مأخوذة بتاريخ 10 ديسمبر 2012)،
http://www.mansourdialogue.org/Arabic/lecs%20%284%29.html

(36) - عبد النبي العكري وعبد الله جناحي ومحمود حافظ، حالة الأدبيات الموضوعية حول المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص10.

(37) - مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، التقرير السنوي، 1998، ص50- 65.

(38) - عبد الله علي العليان، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون التفاعل والحراك المتدرج، مجلة الكويت، (مأخوذة بتاريخ 10 ديسمبر 2012)،
http://www.kuwaitmag.com/index.jsp?inc=5&id=11429&pid=1525

(39) - عبد الله علي العليان، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون التفاعل والحراك المتدرج، مصدر سابق.